مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر مكونات هيكل الملكية في تكاليف الوكالة "دراسة تجريبية على المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"
اسم الكاتب: د. إياد مالك حاتم، هنادي نبيل عثمان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5952
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 16:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Impact of Ownership Structure Components on Agency Costs "An Empirical study on th traditional banks listed on the Damascus Securities Exchange"

Dr Iyad Malik Hatem [**]
Hanadi Nabil Othman [*]

(Received 23 / 7 / 2023. Accepted 20 / 9 / 2023)

□ ABSTRACT □

The research aimed to test the impact of ownership structure components on agency costs, for a sample of 11 traditional private banks listed on the Damascus Securities Exchange during the period from 2017 to 2021.

Quantitative secondary data were collected from the published financial statements of the banks listed on the Damascus Securities Exchange, and analyzed according to the method of ordinary least squares (OLS) using the statistical package SPSS V.25.

Agency costs were measured using two indicators: assets turnover rate, the ratio of operating expenses to revenues. As for the ownership structure through: ownership concentration, institutional ownership, foreign ownership, ownership of board members, and the size of the bank was entered as a control variable.

The research found that there is a direct and significant effect of the concentration of ownership in the agency costs measured by the asset turnover rate and the ratio of operating expenses, and a direct and significant effect of the ownership of board members in the agency costs measured by the asset turnover rate only, and there is no effect of foreign ownership and institutional ownership in the agency costs measured by the asset turnover rate and the operating expenses ratio.

Keywords: ownership structure, ownership concentration, institutional ownership, foreign ownership, board members ownership, agency costs.

Copyright :Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

[*] **Associate Professor - Accounting Department- Tishreen University- Lattakia- Syria.**
[**]**Postgraduate Student In The Accounting Department- Faculty Of Economics- Tishreen University - Lattakia- Syria. hanadimaster66@gmail.com**

أثر مكونات هيكل الملكية في تكاليف الوكالة
"دراسة تجريبية على المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"

الدكتور إياد مالك حاتم *

هنادي نبيل عثمان **

(تاريخ الإيداع 23 / 7 / 2023. قُبِل للنشر في 20 / 9 / 2023)

□ ملخّص □

هدف البحث إلى اختبار أثر مكونات هيكل الملكية في تكاليف الوكالة، وذلك لعينة مؤلفة من 11 مصرفاً خاصاً تقليدياً مدرجاً في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2017 حتى 2021.

تمّ جمع البيانات الثانوية الكمية من القوائم المالية المنشورة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتحليلها وفق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS V.25.

تمّ قياس تكاليف الوكالة باستخدام مؤشرين هما: معدل دوران الأصول، نسبة المصاريف التشغيلية إلى الإيرادات، أما هيكل الملكية من خلال: تركز الملكية، الملكية المؤسسية، الملكية الأجنبية، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، وتم إدخال حجم المصرف كمتغير ضابط.

توصل البحث إلى وجود أثر طردي ومعنوي لتركز الملكية في تكاليف الوكالة مقاسة بمعدل دوران الأصول ونسبة المصاريف التشغيلية، وأثر طردي ومعنوي لملكية أعضاء مجلس الإدارة في تكاليف الوكالة مقاسة بمعدل دوران الأصول فقط، وعدم وجود أثر للملكية الأجنبية والملكية المؤسسية في تكاليف الوكالة مقاسة بمعدل دوران الأصول ونسبة المصاريف التشغيلية.

الكلمات المفتاحية: هيكل الملكية، تركز الملكية، الملكية المؤسسية، الملكية الأجنبية، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، تكاليف الوكالة.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

*أستاذ مساعد- قسم المحاسبة- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

**طالبة دكتوراه - قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد -جامعة تشرين- اللاذقية- سورية. hanadimaster66@gmail.com

مقدمة:

أدى ظهور الشركات المساهمة وكبر حجمها وتنوع أنشطتها، إلى ظهور نظرية الوكالة بغرض حل مشكلة تعارض المصالح بين المساهمين والإدارة وبين مصالح الأطراف الأخرى وفقاً لمبدأ الاختيار العقلاني الذي يحاول بموجبه كل طرف تعظيم منافعه الخاصة، حيث تقوم هذه النظرية على مفهوم الوكالة، أي العلاقة القائمة بين طرفين هما: المساهمين (الطرف الموكل) والإدارة (الطرف الوكيل) (شقور، 2017)، وتتحدد هذه العلاقة بموجب عقد صريح أو ضمني يكلف بموجبه المساهمون الإدارة القيام بأنشطة معينة أو اتخاذ قرارات نيابة عنهم، بحيث تتحمل الإدارة مسؤولية تحقيق وحماية مصالح المساهمين؛ في المقابل يعمل المساهمون على متابعة سلوك الإدارة وفرض الرقابة على تصرفاتهم من خلال المراجعة الدورية للامتيازات الممنوحة لهم لضمان حسن تنفيذ الإدارة لعقد الوكالة المبرم بينهم وهذا ما يترتب عليه تحمل الشركة لتكاليف تعرف بتكاليف الوكالة (دخان، 2018؛ سمور ودرغام، 2020). أخذ اهتمام الباحثين يتمحور حول العوامل المؤثرة في تكاليف الوكالة وذلك سعياً لحصرها، واقتراح أفضل الممارسات لتخفيضها أو التخلص منها، فكانت آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية الحل الأمثل للتخلص من تلك المشاكل، حيث تتضمن الآليات الداخلية كل من الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة، بالإضافة إلى لجان المراجعة التابعة له، والرقابة الداخلية، وهيكل الملكية؛ في حين تتضمن الآليات الخارجية المنافسة في سوق المنتجات بالإضافة إلى المراجعة الخارجية. حظي هيكل الملكية باهتمام كبير من قبل الباحثين لدوره في التخفيف من مشكلة تضارب المصالح بين المساهمين وإدارة الشركة، بوصفه أداة رقابية على الإدارة التنفيذية للشركة، يمكن من خلال معرفة سلوك المساهمين ومقدار حصصهم في رأس المال (زعرب ومسمح، 2020).

يسعى البحث الحالي إلى تقديم دليل تجريبي حول أثر مكونات هيكل الملكية المتمثلة بتركز الملكية، الملكية المؤسسية، الملكية الأجنبية، ملكية أعضاء مجلس الإدارة في تكاليف الوكالة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2017 حتى عام 2021.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1. دراسة شقور (2017) بعنوان:"العوامل المؤثرة على تكاليف الوكالة: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان".

هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة في تكاليف الوكالة، وذلك لعينة مؤلفة من 16 مصرفاً تجارياً في بورصة عمان خلال الفترة من 2013–2015. وقد تم جمع بيانات الدراسة من القوائم المالية المنشورة للمصارف عينة البحث، وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS، ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم استخدام (حجم مجلس الإدارة ونسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وعدد اجتماعات لجنة المراجعة ونسبة الملكية المؤسسية ونسبة الملكية العائلية ونسبة تركز الملكية ونسبة التمويل بالديون وحصة المصرف السوقية وحجم المصرف) كعوامل مفسرة لتكاليف الوكالة، في حين تم قياس تكاليف الوكالة من خلال استخدام ثلاثة مؤشرات هي: معدل دوران الأصول، ونسبة المصاريف التشغيلية، معدل التدفق النقدي الحر.

توصلت الدراسة إلى أن تكاليف الوكالة ازدادت بزيادة حجم مجلس الإدارة وزيادة نسبة الأعضاء المستقلين وزيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة وزيادة الملكية المؤسسية وزيادة نسبة الملكية العائلية وزيادة نسبة التمويل بالدين وزيادة حصة المصرف السوقية، وانخفضت بزيادة تركز الملكية وفقاً لمؤشر دوران الأصول، كما توصلت الدراسة وفقاً لمؤشر

المصاريف التشغيلية أن تكاليف الوكالة ازدادت بزيادة التمويل بالدين وزيادة تركز الملكية، وانخفضت بزيادة حجم مجلس الإدارة وزيادة نسبة الملكية العائلية، أما مؤشر التدفق النقدي الحر فإن تكاليف الوكالة ازدادت بزيادة مجلس الإدارة وانخفضت بزيادة تركز الملكية.

2. دراسة سمور ودرغام (2020) بعنوان:" أثر مكونات هيكل الملكية على تكاليف الوكالة للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة تطبيقية)"

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر مكونات هيكل الملكية (تركز الملكية، وملكية مجلس الإدارة والملكية المؤسسية والملكية الأجنبية) في تكاليف الوكالة، وذلك لعينة مؤلفة من (6) مصارف مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 2009 –2018 باستخدام أسلوب الحصر الشامل باستثناء مصرف الاستثمار لعدم توافر البيانات اللازمة للتحليل. تمّ جمع البيانات الثانوية من القوائم المالية المدرجة على المواقع الالكترونية للمصارف المدروسة، وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews، تم قياس هيكل الملكية من خلال تركز الملكية، الملكية المؤسسية، الملكية الأجنبية، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، في حين تم قياس تكاليف الوكالة من خلال حوافز ومكافآت الإدارة.

أظهرت النتائج وجود أثر طردي لكل من تركّز الملكية وملكية مجلس الإدارة في تكاليف الوكالة للمصارف المدرجة في سوق فلسطين، وأثر عكسي للملكية المؤسسية في تكاليف الوكالة، بينمالا يوجد أثر لمتغير الملكية الأجنبية في تكاليف الوكالة.

3. دراسة سليمان وآخرون (2021): بعنوان: "تأثير الميكانزمات الداخلية لحوكمة الشركات على تكاليف الوكالة: دراسة قياسية لشركات مؤشر CAC40"

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على تكاليف الوكالة للشركات الفرنسية المتضمنة لمؤشر CAC40 (أحد أهم مؤشرات الأسهم في بورصة باريس لأكبر أربعين شركة فرنسية، حيث يعكس الاتجاه العام لأداء الشركات الكبرى المدرجة في بورصة باريس)، خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2014–2018، وقد تم جمع البيانات الثانوية من بورصة باريس للأوراق المالية، وتحليلها بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews، تم قياس الآليات الداخلية لحوكمة الشركات من خلال تركز الملكية، ازدواجية المدير التنفيذي، حجم لجنة التدقيق، التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة؛ بينما تم قياس تكاليف الوكالة من خلال معدل دوران الأصول.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر طردي ومعنوي لتركز الملكية والتنوع بين الجنسين في تكاليف الوكالة مقاساً بمعدل دوران الأصول، بينما لا يوجد أثر معنوي لكل من ازدواجية المدير التنفيذي وحجم لجنة التدقيق في معدل دوران الأصول.

4. دراسة عمار ووقاف (2023) بعنوان: حوكمة الشركات وتكاليف الوكالة" دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السورية"

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات وتكاليف الوكالة، وذلك لعينة مؤلفة من (12) شركة مساهمة خاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وموزعة على القطاعات المختلفة (قطاع الخدمات، قطاع الصناعة، قطاع الزراعة، قطاع الاتصالات) خلال الفترة من 2012 حتى عام 2021.

تم قياس حوكمة الشركات من خلال (الملكية الإدارية، وخصائص مجلس الإدارة، والتمويل بالدين)، بينما تم قياس تكاليف الوكالة من خلال معدل دوران الأصول، وتم جمع البيانات الثانوية من التقارير المالية المنشورة للشركات محل الدراسة، وتحليلها بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS.

توصلت الدراسة إلى أن كل من الملكية الإدارية والفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي والتمويل بالدين لها دور في تخفيف تكاليف الوكالة ضمن البيئة السورية، حيث يوجد أثر عكسي لملكية كبار المساهمين في تكاليف الوكالة، بينما لا يوجد أثر لاستقلالية مجلس الإدارة في تكاليف الوكالة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1. **دراسة Owusu and Weir (2018) بعنوان:**

Agency costs, Ownership Structure and Corporate Governance Mechanisms in Ghana.

تكاليف الوكالة وهيكل الملكية وآليات حوكمة الشركات في غانا

هدف الدراسة إلى دراسة العلاقة بين تكاليف الوكالة وهيكل الملكية وآليات حوكمة الشركات في غانا، وذلك لجميع الشركات المدرجة في بورصة غانا للأوراق المالية وتبلغ 283 مشاهدة من إجمالي الشركات التي تراوحت من 21 شركة في عام 2000 إلى 35 شركة في نهاية عام 2009، وقد تم جمع البيانات الثانوية للشركات محل الدراسة بالاعتماد على التقارير السنوية للشركات خلال الفترة الممتدة من 2000 لغاية 2009، وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، تم قياس تكاليف الوكالة من خلال مؤشرين هما: معدل دوران الأصول، نسبة المصاريف التشغيلية؛ في حين تم قياس حوكمة الشركات من خصائص مجلس الإدارة، أما هيكل الملكية فقد تم قياسه من خلال الملكية الإدارية والملكية المؤسسية، وتم إدخال حجم الشركة والرافعة المالية كمتغيرات ضابطة.

أظهرت النتائج أن حجم مجلس الإدارة الأصغر ووجود لجان التدقيق والمكافآت يقلل من تكاليف الوكالة، وأن الملكية الإدارية والمؤسسية الأعلى تقلل من تكاليف الوكالة، وأن الازدواجية ونسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة ليس لهما أي تأثير على تكاليف الوكالة وأن آليات حوكمة الشركات وخصائص مجلس الإدارة ليست جميعها فعالة في تخفيف تكاليف الوكالة.

2. **دراسة Allam (2018) بعنوان:**

The impact of board characteristics and ownership identity on agency costs and firm performance: UK evidence.

أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على تكاليف الوكالة وأداء الشركة: دليل من بريطانيا

هدفت الدراسة إلى مقارنة تأثير آليات حوكمة الشركات على تكاليف الوكالة وأداء الشركات البريطانية خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2005–2011 وذلك على مرحلتين: المرحلة الأولى قبل الأزمة المالية لسنة 2008 والثانية بعدها، وقد تم جمع البيانات الثانوية من القوائم المالية المنشورة للشركات البريطانية قيد البحث، وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

تم قياس هيكل الملكية من خلال تركز الملكية، وملكية أعضاء مجلس الإدارة؛ في حين تم قياس خصائص مجلس الإدارة من خلال (حجم مجلس الإدارة، ازدواجية الدور)، وتكاليف الوكالة من خلال معدل دوران الأصول.

أظهرت الدراسة أن الحجم الكبير لمجلس الإدارة يقلل من تكاليف الوكالة ويعزز من قيمة الشركة، في حين أن الالتزام بتكوين مجلس الإدارة وفق ما أشار إليه نظام حوكمة الشركات البريطانية يعزز من قيمة الشركة بعد الأزمة المالية ويزيد من تكاليف الوكالة، كما أن حجم لجنة التدقيق يقلل من تكاليف الوكالة خلال الفترتين، وليس لإزدواجية الدور

تأثير على كل من تكاليف الوكالة وأداء الشركات، إضافة إلى مساهمة كل من تركز الملكية وملكية أعضاء مجلس الإدارة في تقليل تكاليف الوكالة وتعزيز قيمة الشركة بعد الأزمة المالية.

3. دراسة Chinelo & Iyiegbuniwe (2018) بعنوان:

Ownership Structure, Corporate Governance and Agency Cost of Manufacturing Companies in Nigeria.

هيكل الملكية، حوكمة الشركات وتكاليف الوكالة في الشركات الصناعية في نيجيريا

هدفت الدراسة إلى اختبار دور هيكل الملكية وحوكمة الشركات في التخفيف من تكلفة الوكالة في الشركات الصناعية المدرجة في البورصة النيجيرية خلال الفترة من 2007 إلى 2017. تم قياس تكاليف الوكالة من خلال أسلوب متعدد المتغيرات يسمى Principal Component Analysis (PCA) يتضمن القيمة المطلقة لمعدل دوران الأصول، نسبة المصاريف التشغيلية، نسبة الأرباح قبل الفوائد والضريبة إلى إجمالي الأصول، حيث تشير الدرجة المرتفعة إلى ارتفاع تكاليف الوكالة، والدرجة المنخفضة إلى انخفاض تكاليف الوكالة، بينما تم قياس حوكمة الشركات من خلال الملكية الإدارية وتركز الملكية، وحجم مجلس الإدارة ومكافأة المدير واستقلالية مجلس الإدارة، وقد تم استخدام التدفق النقدي الحر والرافعة المالية كمتغيرات ضابطة، وتم جمع البيانات الثانوية الكمية من القوائم المالية للشركات المدرجة في البورصة النجيرية، وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews.

أظهرت الدراسة أنه كلما ازدادت الملكية الإدارية كلما ساهم ذلك في تخفيض تكاليف الوكالة، بينما لم يتم العثور على أي أثر لتركز الملكية في تكاليف الوكالة.

4. دراسة Al – Karasneh & Bataineh (2018) بعنوان:

Does Corporate Governance Reduce Agency Costs in the Jordanian Industrial Companies?

هل تقلل حوكمة الشركات من تكاليف الوكالة في الشركات الصناعية الأردنية؟

هدفت الدراسة إلى قياس أثر حوكمة الشركات على خفض تكاليف الوكالة في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وذلك لعينة مؤلفة من 46 شركة صناعية خلال الفترة الممتدة من عام 2014–2016. تم قياس حوكمة الشركات من خلال (حجم مجلس الإدارة ، الملكية المؤسسية، لجنة المراجعة، نسبة الديون، نسبة التوزيعات، العائد على الأصول، وحجم الشركة) أما تكاليف الوكالة فقد تم قياسها من خلال معدل دوران الأصول ونسبة مصاريف التشغيل، تم جمع البيانات الثانوية من القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة عمان، وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر لكل من حجم مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ونسبة الديون والملكية المؤسسية والعائد على الأصول وحجم الشركة في تكاليف الوكالة مقاسة بالمؤشرين، بينما يوجد أثر لنسبة التوزيعات في تكاليف الوكالة المعبر عنها بنسبة المصاريف التشغيلية.

5. دراسة Imelda&Patricia (2019): بعنوان

Capital Structure, Corporate Governance, and Agency Costs

هيكل رأس المال، حوكمة الشركات، وتكاليف الوكالة

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر هيكل رأس المال وحوكمة الشركات الجيدة على تكلفة الوكالة. وذلك لعينة مؤلفة من 104 شركة صناعية مدرجة في بورصة اندونيسيا من 2014–2016. تم جمع البيانات الثانوية من التقارير السنوية للشركات محل الدراسة، وتحليلها بالاعتماد على نماذج الانحدار الخطي المتعدد من خلال البرنامج الإحصائي

Eviews9. تم قياس تكاليف الوكالة باستخدام نسبة المصاريف التشغيلية كبديل لقياس تكلفة الوكالة، بينما تم قياس هيكل رأس المال من خلال نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول ونسبة إجمالي الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول، بينما تم قياس آلية حوكمة الشركات من خلال الملكية الإدارية وحجم مجلس الإدارة.

أظهرت النتائج أن نسبة الدين إلى الأصول لها تأثير معنوي في تكاليف الوكالة، وأن نسبة الدين إلى الأصول طويلة الأجل، والملكية الإدارية، وحجم مجلس الإدارة ليس لهم أي أثر معنوي في تكلفة الوكالة.

6. دراسة Aditya (2020) بعنوان:

The Influence Of Internal And External Corporate Governance Mechanisms Towards Agency Cost In Indonesia.

تأثير آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية اتجاه تكاليف الوكالة في اندونيسيا.

هدف الدراسة إلى تحليل تأثير آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية على تكلفة الوكالة وذلك لجميع المصارف الإندونيسية للفترة من 2017–2019. تم الحصول على البيانات من بورصة إندونيسيا (IDX). وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وقد تم قياس تكلفة الوكالة من خلال معدل دوران الأصول، بينما تم قياس آليات حوكمة الشركات من خلال الملكية الإدارية، وحجم مجلس الإدارة، والتعويضات الإدارية، وحجم لجنة التدقيق، وأتعاب المدقق.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر طردي ومعنوي للملكية الإدارية وحجم لجنة التدقيق في تكاليف الوكالة، بينما لم يتم العثور على أي أثر لبقية الآليات في تكاليف الوكالة.

7. دراسة Ulfah and Sutrisno (2020) بعنوان:

Ownership Structure And Agency Cost Case Study On Manufacturing Companies In Indonesia Stock Exchange.

دراسة حالة هيكل الملكية وتكلفة الوكالة في شركات التصنيع في بورصة إندونيسيا.

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير هيكل الملكية في تكاليف الوكالة، وذلك لعينة مؤلفة من (102) شركة صناعية مدرجة في بورصة إندونيسيا خلال عام 2017. تم جمع بيانات الدراسة من القوائم والتقارير السنوية للشركات عينة الدراسة، وتحليلها بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS.

تم قياس هيكل الملكية من خلال الملكية الإدارية، والملكية المؤسسية، الملكية الحكومية، والملكية الأجنبية، بينما تم قياس تكلفة الوكالة من خلال نسبة المصاريف التشغيلية، وتم إدخال حجم المصرف كمتغير ضابط.

أظهرت الدراسة عدم وجود أثر لكل من الملكية الإدارية والملكية المؤسسية والملكية المؤسسية والأجنبية على تكاليف الوكالة، كما أشارت النتائج أنه لا يمكن استخدام هيكل الملكية للتحكم في تكلفة الوكالة في الشركات الصناعية في إندونيسيا.

8. دراسة Dwaikat *et al.* (2023) بعنوان:

The Influence of Corporate Governance on Agency Costs in Context Omanian Market

تأثير حوكمة الشركات على تكاليف الوكالة في سياق سوق عمان

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير حوكمة الشركات على تكاليف الوكالة، وذلك لعينة مؤلفة من 14 شركة صناعية وخدمية خلال الفترة الممتدة من 2009–2015. تم جمع البيانات الثانوية المتعلقة بحوكمة الشركات من التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، أما البيانات المالية المتعلقة ببقية المتغيرات تم الحصول

عليها من قاعدة البيانات بلومبرج، وتحليلها بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية والانحدار اللوجستي باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

تم قياس حوكمة الشركات من خلال (استقلالية المجلس، حجم المجلس، الملكية المؤسسية، ملكية الدولة، تركز الملكية)، أما تكاليف الوكالة فقد تم قياسها من خلال (معدل دوران الأصول، نسبة المصاريف التشغيلية، متغير وهمي يعبر عن نمو الشركة، إذ يأخذ القيمة 1 إذا كانت قيمة Tobin Q أكبر من 1 والقيمة 0 خلاف ذلك)، وتم إدخال حجم الشركة، الرافعة المالية، نسبة توزيعات الأرباح كمتغيرات ضابطة.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر طردي ومعنوي لتركز الملكية واستقلالية المجلس في معدل دوران الأصول، وأثر عكسي ومعنوي لملكية الدولة والملكية المؤسسية في معدل دوران الأصول، وتوصل أيضاً إلى وجود أثر طردي ومعنوي لتركز الملكية واستقلالية المجلس وحجمه في نسبة المصاريف التشغيلية، وأثر عكسي ومعنوي للملكية المؤسسية، وأظهر أيضاً وجود أثرعكسي لتركز الملكية في قيمة Tobin Q وأثر طردي ومعنوي للملكية المؤسسية وحجم المجلس في قيمة Tobin Q.

أظهرت نتائج الدراسات السابقة جدلية واسعة حول تأثير هيكل الملكية بمكوناته المتعددة في تكاليف الوكالة، وقد يعود ذلك إما إلى اختلاف المؤشرات والمقاييس المستخدمة للتعبير عن تكاليف الوكالة، حيث استخدم بعضهم مقياس واحد أو عدة مقاييس، أو بسبب اختلاف القطاع المطبق فيه، فمنهم من طبق البحث على الشركات الصناعية والخدمية، والبعض الآخر طبق على القطاع المصرفي، وهذا ما قد يكون السبب وراء التباين الواضح في تأثير هيكل الملكية في تكاليف الوكالة، **لذلك يسعى البحث الحالي إلى تقديم دليل تجريبي لأثر هيكل الملكية بمكوناته الأربعة (تركز الملكية، الملكية المؤسسية، الملكية الأجنبية، ملكية أعضاء مجلس الإدارة) في تكاليف الوكالة في البيئة السورية وذلك بالتطبيق على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام أكثر المؤشرات شيوعاً لتكاليف الوكالة وهي: معدل دوران الأصول، ونسبة المصاريف التشغيلية.**

بناءاً على ما سبق يمكن تلخيص مشكلة البحث بالسؤال البحثي الآتي:

1. ما هو أثر مكونات هيكل الملكية في تكاليف الوكالة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

يتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

1.1 ما هو أثر مكونات هيكل الملكية في تكاليف الوكالة مقاسةً بمعدل دوران الأصول للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

1.2 هل يختلف تأثير مكونات هيكل الملكية في تكاليف الوكالة مقاسةً بمعدل دوران الأصول بعد ضبط حجم المصرف؟

1.3 ما هو أثر مكونات هيكل الملكية في تكاليف الوكالة مقاسةً بنسبة المصاريف التشغيلية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

1.4 هل يختلف تأثير مكونات هيكل الملكية في تكاليف الوكالة مقاسةً بنسبة المصاريف التشغيلية بعد ضبط حجم المصرف؟

فرضيات البحث:

للإجابة عن السؤال البحثي تم صياغة الفرضية الرئيسة الآتية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات هيكل الملكية في تكاليف الوكالة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

يتفرع عن الفرضية الرئيسة الفرضيات الآتية:

1.1 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات هيكل الملكية في تكاليف الوكالة مقاسةً بمعدل دوران الأصول للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

1.2 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات هيكل الملكية في تكاليف الوكالة مقاسةً بمعدل دوران الأصول بعد ضبط حجم المصرف.

1.3 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات هيكل الملكية في تكاليف الوكالة مقاسةً بنسبة المصاريف التشغيلية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

1.4 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات هيكل الملكية في تكاليف الوكالة مقاسةً بنسبة المصاريف التشغيلية بعد ضبط حجم المصرف.

أهمية البحث و أهدافه:

تتجلى أهمية البحث في تقديم دليل تجريبي إضافي في البيئة السورية، لأثر مكونات هيكل الملكية (تركز الملكية، الملكية المؤسسية، الملكية الأجنبية، ملكية أعضاء مجلس الإدارة) في تكاليف الوكالة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام معدل دوران الأصول ونسبة المصاريف التشغيلية. وذلك على اعتبار أن هيكل الملكية أحد الآليات الداخلية لحوكمة الشركات الذي يمكن أن يكون له دور في تقليل تكاليف الوكالة بما يضمن استمرار عمل الشركة بالشكل الذي يتوافق مع مصالح المساهمين (Dwaikat *et al.*, 2023) ، إذ أوضح شقور (2017) أن تنوع هيكل الملكية له أثر على القرارات الإدارية داخل الشركة الأمر الذي ينعكس بدوره على تكاليف الوكالة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

1. تحديد أثر مكونات هيكل الملكية في تكاليف الوكالة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

يتفرع عن الهدف الرئيس الأهداف الآتية:

1.1 تحديد أثر مكونات هيكل الملكية في تكاليف الوكالة مقاسةً بمعدل دوران الأصول للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

1.2 تحديد أثر مكونات هيكل الملكية في تكاليف الوكالة مقاسةً بمعدل دوران الأصول للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بعد ضبط حجم المصرف.

1.3 تحديد أثر مكونات هيكل الملكية في تكاليف الوكالة مقاسةً بنسبة المصاريف التشغيلية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

1.4 تحديد أثر مكونات هيكل الملكية في تكاليف الوكالة مقاسةً بنسبة المصاريف التشغيلية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بعد ضبط حجم المصرف.

منهجية البحث:

تم جمع البيانات الثانوية الكمية من القوائم المالية المنشورة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وبشكل أكثر تحديداً قائمتي المركز المالي والدخل، بالإضافة إلى تقارير الملكية، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2017 حتى عام 2021، وتحليلها وفق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) (طريقة إحصائية تُستخدم لتقدير المعاملات غير المعروفة في نموذج الانحدار الخطي)، باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية .SPSS V.25.

مجتمع البحث وعينته

تألف مجتمع البحث من المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية جميعها والبالغ عددها (14) مصرفاً، تم استبعاد المصارف الإسلامية من مجتمع البحث نظراً لطبيعة العمل الخاصة للمصارف الإسلامية واختلاف الأنظمة والتشريعات التي تنظم عملها، فاقتصرت عينة البحث على المصارف الخاصة التقليدية البالغ عددها (11) مصرفاً.

متغيرات البحث وآلية قياسها:

استخدم البحث متغير تابع وأربعة متغيرات مستقلة ومتغير ضابط واحد وقد تم قياسها على النحو الآتي:

1. **المتغير التابع** (تكاليف الوكالة): وقد تم قياسه من خلال مؤشرين هي:

1.1 **معدل دوران الأصول:** مؤشر لمدى قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات استثمارية مثلى، عن طريق توجيه أصولها نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية (حمدان وآخرون، 2016؛ Aditya,2020؛ سليمان آخرون، 2021؛ Dwaikat *et al.*, 2023)، وهذا يشير إلى أن القرارات الاستثمارية المثلى تشكل تكاليف وكالة أقل ويحسب بالمعادلة التالية:

معدل دوران الأصول = (إجمالي إيرادات المصرف / إجمالي الأصول)×100

1.2 **نسبة المصاريف التشغيلية:** مؤشر مباشر لتكاليف الوكالة، باعتباره يعكس التقدير الإداري لموارد المصرف، حيث أن النسبة المرتفعة منها تشير إلى عدم تحكم الإدارة بالمصروفات التشغيلية داخل المصرف وبالتالي ارتفاع في تكاليف الوكالة، وتحسب من خلال **قسمة المصاريف التشغيلية إلى إيرادات المصرف**، وقد تم استخدام هذه النسبة في العديد من الدراسات كدراسة (شقور، 2017؛ عزيزة وزعبيط، 2019؛ السريتي، 2022؛ Dwaikat *et al.*, 2023).

2. المتغيرات المستقلة (مكونات هيكل الملكية): تم قياسها من خلال أربعة متغيرات كما يلي (Owusu & Weir, 2018؛ دخان، 2018؛ سمور ودرغام، 2020؛ سليمان وآخرون، 2021) :

2.1 تركز الملكية: تم قياسه من خلال نسبة ملكية كبار المساهمين الذين يملكون نسبة 5% أو أكثر من إجمالي عدد الأسهم.

2.2 الملكية المؤسسية: تم قياسها من خلال نسبة عدد الأسهم التي تمتلكها المؤسسات من غير الأفراد من إجمالي عدد الأسهم.

2.3 الملكية الأجنبية: تم قياسها من خلال نسبة عدد الأسهم التي يمتلكها الأجانب من إجمالي عدد الأسهم.

2.4 ملكية أعضاء مجلس الإدارة: تم قياسها من خلال نسبة عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة من إجمالي عدد الأسهم.

3.المتغير الضابط: حجم المصرف تم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، وقد تم إدخاله كمتغير ضابط لاستبعاد أثره من العلاقة القائمة بين المتغير المستقل والتابع (الحناوي،2021؛ Dwaikat *et al.*,2023)

أنموذج البحث:

يتألف البحث من أربعة نماذج هي: نموذج معدل دوران الأصول قبل ضبط حجم المصرف وبعده، ونموذج نسبة المصاريف التشغيلية قبل ضبط حجم المصرف وبعده، وفيما يلي عرض مختصر للرموز التي يتضمنها كل نموذج.

$$(\text{Model 1}) :STAR = \beta 0+\beta_1 OWC+\beta_2\ IOW+\beta_3 FOW+\beta_4 BOW +\varepsilon_{i,t}$$

$$(\text{Model 2}) :STAR = \beta 0+\beta_1 OWC+\beta_2\ IOW+\beta_3 FOW+\beta_4 BOW+Size+\varepsilon_{i,t}$$

$$(\text{Model3}):OPETSR = \beta 0+\beta_1 OWC+\beta_2\ IOW+\beta_3 FOW+\beta_4 BOW +\varepsilon_{i,t}$$

$$(\text{Model4}):OPETSR = \beta 0+\beta_1 OWC+\beta_2\ IOW+\beta_3 FOW+\beta_4 BOW+Size+\varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

STAR: Sales-To-Total Assets Ratio نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول

OPETSR: Operating Expenses-To-Sales Ratio نسبة المصاريف التشغيلية إلى المبيعات

OWC: The Ownership concentration تركز الملكية

IOW: The Institutional ownership الملكية المؤسسية

FOW: The Foreign Ownership الملكية الأجنبية

BOW: The Board Ownership ملكية المجلس (ملكية أعضاء المجلس أو الملكية الإدارية)

Size: حجم المصرف

العلاقة بين هيكل الملكية وتكاليف الوكالة:

ظهرت نظرية الوكالة في بداية سبعينات القرن الماضي، إلا أن المفاهيم التي تستند إليها هذه النظرية تعود إلى الاقتصادي المعروف (Adam Smith) الذي أوضح أن سلوك الإدارة قد يتسم بالأنانية وذلك بسبب محاولة الإدارة تحقيق منافعها الشخصية على حساب منفعة المساهمين، وهو ما يضر بثرواتهم (السريتي، 2022). وقد جاءت هذه النظرية بوصفها تفسير للعلاقة التعاقدية بين المساهمين والإدارة، مع التركيز على تعارض المصالح بين الأطراف ذات الصلة بالشركة، وإن هذا التعارض في المصالح قد نتج عنه سعي بعض الأطراف إلى تحقيق مصالحها على حساب بقية الأطراف، حيث يتوقع أن تأتي عملية اختيار السياسة المحاسبية للشركة متأثرة بالأهداف الذاتية للإدارة، بصرف النظر فيما إذا ما كانت تلك الأهداف متوافقة أو غير متوافقة مع أهداف المساهمين (شريقي، 2015).

لم تقتصر مشكلة الوكالة على تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين فقط، بل شملت أيضاً أطراف أخرى، حيث يمكن ملاحظتها بين الإدارة والمساهمين بسبب عدم تماثل المعلومات، وعدم كفاءة الإدارة و قدرتها على تجنب المخاطر، أو بين المساهمين والدائنين نتيجة تضارب المصالح بينهم نتيجة تنفيذ مشاريع ضد إرادة الدائنين؛ كما يمكن أن ينشأ تضارب المصالح بين كبار المساهمين وأقليتهم، فالمساهمون الذين يمتلكون غالبية أسهم الشركة لديهم قوة تصويت كبيرة تمكنهم من اتخاذ قرارات لصالحهم، الأمر الذي يحول دون تحقيق مصالح الأقلية (سليمان وآخرون، 2021).

تتسبب مشاكل الوكالة في تكبد مجموعة من التكاليف تعرف بتكاليف الوكالة والتي تتضمن كل من تكاليف الرقابة والإشراف وتكاليف الالتزام والخسائر المتبقية، حيث تشمل تكاليف الرقابة والإشراف تكلفة الآليات الرقابية التي يتكبدها المساهمون للتأكد من أن الإدارة تعمل بما يخدم مصالح المساهمين، بينما تشمل تكاليف الالتزام المصاريف التي تنفقها الإدارة لكسب ثقة المساهمين، والتأكيد على أن القرارات والإجراءات التي تتبعها الإدارة تصب في مصلحة المساهمين، أما الخسائر المتبقية فتشمل تكلفة الفرصة البديلة أي الأرباح الضائعة نتيجة القرارات غير المثلى التي تتخذها الإدارة

ولا تخدم مصلحة المساهمين (عزيزة وزعبيط، 2019؛ عمار، 2023)، ونتيجة العواقب التي تسببها مشاكل الوكالة بات من الضروري البحث عن نظام ضابط لعمل الشركات، ومهذب لسلوك الإدارة الانتهازي، يمكن من خلاله التخفيف من مشاكل الوكالة وتقليل تكاليفها قدر المستطاع، ومن هذا المنطلق برز دور حوكمة الشركات وألياتها كأسلوب يخفف من تضارب المصالح بين أطراف الوكالة ويتحكم في تكاليفها (سليمان وآخرون، 2021). حظي هيكل الملكية بوصفه أحد الآليات الداخلية لحوكمة الشركات اهتمام كبير من قبل الباحثين لما له دور في تحديد أهداف الشركات، والتخفيف من حدة مشاكل الوكالة بين مختلف أصحاب المصالح في الشركة (سمور، درغام، 2020؛ Al – Karasneh & Batainеh,2018؛ Ulfah,2020)

بدأ الاهتمام بهيكل الملكية منذ عام 1932 تماشياً مع نتائج الدراسة التي أجراها Berle and Means اللذان أظهرا أن الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية مملوكة من قبل عدد كبير من حملة الأسهم، وتتم إدارتها بوساطة إدارة محترفة لا تمتلك سوى نسبة قليلة من الأسهم، ومع افتراض تعارض المصالح بين المساهمين والإدارة، سيؤثر ذلك سلباً على أداء الشركات، إذ أن الإدارة ستعمل على تحقيق أعلى منفعة لهم على حساب منفعة المساهمين الأمر الذي يتسبب بحدوث مشاكل وكالة، يترتب عليها بالضرورة تكبد تكاليف الوكالة. يعدّ قرار اختيار هيكل الملكية مثل أي قرار إداري يجب أن يتم في ضوء متغيرات البيئة الاقتصادية للشركة التي تضم المتغيرات الخاصة بنظام حوكمة الشركات المطبق فيها، بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بدوافع الاحتفاظ بالحصة المسيطرة، ومتغيرات مرتبطة بخصائص الشركة ذاتها، أي يمكن القول أنه لا يوجد هيكل ملكية أمثل يصلح لجميع الشركات أو هيكل ملكية لشركة واحدة في جميع الأزمنة (زعرب ومسمح، 2020؛ Ulfah,2020؛ الحناوي،2021).

يشير هيكل الملكية في الشركات المساهمة إلى شكل وتوزع الملكية بين المساهمين، إذ تتوزع ملكية الأسهم بين الأطراف، سواءً من أصحاب الملكيات الكبيرة أو الصغيرة وباختلاف الشخصية القانونية للمساهمين ما بين طبيعيين واعتبارين مما يؤثر في اتخاذ القرارات الإدارية وفي متابعة عمل الإدارة (دخان، 2018). فيما يلي عرض لمكونات هيكل الملكية المستخدمة في البحث:

1. **تركز الملكية:** يشير إلى تركز الملكية في عدد محدود من المساهمين الذين يمتلكون نسبة كبيرة من أسهم الشركة، الأمر الذي يسمح لهم في رقابة الإدارة ومنعها من اتخاذ قرارات لا تحقق مصالحهم (Wang, 2006). هناك تأثيران متناقضان لتركز الملكية في مشاكل الوكالة: أولهما: تأثير الرقابة الكفؤة Efficient Monitoring الذي يشير إلى مدى توافر المقدرة لدى كبار المساهمين لرقابة الإدارة مقارنة بصغار المساهمين، ثانيهما: تأثير المصادرة Expropriation حيث أن تركز الملكية قد يسبب تعارض المصالح بين كبار وصغار المساهمين، وفي بعض الأحيان فإن الأمر قد يصل إلى الاستحواذ على حقوق صغار المساهمين من خلال التدخل في إدارة الشركة (حمدان وآخرون، 2016؛ الحناوي، 2021).

2. ملكية أعضاء مجلس الإدارة (الملكية الإدارية):

تنشأ الملكية الإدارية عند وجود مساهمين في مناصب تنفيذية داخل الشركة أو تملك الإدارة لجزء من أسهم الشركة، يطلق عليها الملكية الداخلية وتعد ملكية مجلس الإدارة محدد مهم للحد من التعارض بين المساهمين والإدارة، وبحسب بعض الآراء فإن تعظيم الملكية الإدارية في إطار نظرية الوكالة يؤدي إلى توافق أكبر في المصالح ما بين الإدارة وحملة الأسهم الخارجيين وهو الأمر الذي يخفض إمكانية المبالغة بالأرباح بسبب التفكير المستقبلي طويل الأجل للمدراء أصحاب الأسهم، وهو ما ينعكس إيجاباً على قيمة الشركة السوقية (دخان، 2018)، من ناحية أخرى قد يسبب

ارتفاع الملكية الإدارية إلى حدوث تلاعب من قبل الإدارة عن طريق اتباع ممارسات محاسبية تعكس دوافعهم الذاتية بدلاً من مصلحة المساهمين، عندها تصبح الملكية الإدارية أداة غير فعالة في تحقيق التوافق بين مصالح المساهمين والإدارة، مما ينعكس بالتالي على أداء الشركة (الحوشي، 2015؛ Al – Karasneh & Bataineh,2018).

3. **الملكية المؤسسية:** مقدار ما تملكه المؤسسات أو الهيئات (شركات التأمين–صناديق التقاعد والاستثمار) من أسهم الشركة، وقد يهدف المساهمون المؤسساتيون إلى المضاربة بما يمتلكون من أسهم لاعتبارات قصيرة الأجل وهو ما يمكن أن يؤثر سلباً على أداء الإدارة التي تستجيب لتوجهات المؤسسات بالتركيز على الأهداف قصيرة الأجل (حمدان وآخرون، 2016؛ دخان، 2018؛ سمور ودرغام، 2020).

4. **الملكية الأجنبية:** تشير إلى ملكية المستثمرين الأجانب في رأس مال الشركات، فالشركاء الأجانب يقومون بتزويد الشركات المحلية بالتكنولوجيا المتقدمة والمعرفة الإدارية والموارد بالإضافة إلى الإسهامات المالية (سمور ودرغام، 2020؛ Ulfah, 2020) . اختلفت الآراء حول تأثير الملكية الأجنبية في تكاليف الوكالة، فمنهم من وجد أثر عكسي بين الملكية الأجنبية وتكاليف الوكالة وكانت مبرراتهم بأن وجود المستثمرين الأجانب يشكل ضغطاً على الإدارة لتعديل سلوكها بما يخدم مصلحة المساهمين، في حين يرى البعض الآخر أن قلة المعلومات التي يمتلكها المستثمرون الأجانب نظراً لبعدهم الجغرافي قد يقلل من قدرتهم على مراقبة تصرفات الإدارة مما يسبب ارتفاع في تكاليف الوكالة (حمدان وآخرون، 2016).

الدراسة التجريبية:

1. الإحصاءات الوصفية:

يعرض الجدول (1) ملخص عن الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث على النحو الآتي:

الجدول (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

Variable	Mean	Median	Std. Deviation	Maximum	Minimum	Skewness
المتغير التابع: تكاليف الوكالة						
معدل دوران الأصول	0.0926	0.0362	0.1222	0.490	-0.108	1.377
نسبة المصاريف التشغيلية	0.117	0.071	0.204	0.908	-0.223	2.201
المتغيرات المستقلة: مكونات هيكل الملكية						
تركز الملكية	0.0037	0.0019	0.0042	0.0127	0.0004	1.277
الملكية المؤسسية	0.0947	0.0200	0.1497	0.5164	0.000	2.021
الملكية الأجنبية	0.4668	0.4906	0.1557	0.6000	0.000	-1.460
ملكية أعضاء مجلس الإدارة	0.2852	0.1376	0.2496	0.6556	0.0025	0.230
حجم المصرف(**متغير ضابط**)	25.763	25.660	0.864	28.037	24.129	0.209

يبين الجدول (1) أن القيم العليا والدنيا لبعض المتغيرات باستثناء حجم المصرف بعيدة عن قيم المتوسط الحسابي، فمثلاً كانت أصغر قيمة لمعدل دوران الأصول 10.8-% وهي صغيرة مقارنة بالقيمة العليا 49%، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي 9.26%، بانحراف معياري قدره 12.22%، بينما كانت أصغر قيمة لنسبة المصاريف التشغيلية 22.3-% وهي صغيرة أيضاً مقارنة بالقيمة العليا 90.8%، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي 11.7%، بانحراف معياري قدره 20.4%، أما المتوسط الحسابي لنسبة تركز الملكية فقد بلغت 0.37% بانحراف معياري قدره 0.42%، وسجلت أعلى قيمة لتركز الملكية ما نسبته 1.27% وهي أكبر مقارنة بالقيمة الدنيا 0.04%، بينما بلغت قيمة المتوسط الحسابي ما نسبته 9.47%، بانحراف معياري قدره 14.97%، والأمر ذاته بالنسبة لباقي المتغيرات.

يشير معامل الالتواء (Skewness) الموجب لجميع المتغيرات (ماعدا الملكية الأجنبية) إلى أن توزع المتغيرات (ملتوٍ نحو اليمين) أي يميل إلى أن يكون أعلى من المتوسط، ماعدا متغير الملكية الأجنبية الذي كان له معامل التواء سالب، وهذا يشير إلى أن توزع البيانات ملتوٍ نحو اليسار.

يلاحظ من الجدول السابق أيضاً أن قيم الوسيط لجميع المتغيرات باستثناء حجم المصرف بعيدة عن قيم المتوسط الحسابي مما يعني أن توزيع هذه المتغيرات لا يتبع التوزيع الطبيعي لذا من الأفضل إجراء تحويل للبيانات وجعل توزيعها يقارب التوزيع الطبيعي باستخدام دالة التوزيع العكسي.

وفيما يلي الجدول (2) الذي يعرض القيم الإحصائية لاختبار Kolmogorov–Smirnov ومستوى المعنوية قبل إجراء التحويل للمتغيرات وبعده.

الجدول (2) نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov للتأكد من توزيع البيانات

	Statistic	Sig		Statistic	Sig
معدل دوران الأصول	0.158	0.00	معدل دوران الأصول	0.028	0.200
نسبة المصاريف التشغيلية	0.223	0.00	نسبة المصاريف التشغيلية	0.028	0.200
تركز الملكية	0.337	0.00	تركز الملكية	0.059	0.200
الملكية المؤسسية	0.275	0.00	الملكية المؤسسية	0.059	0.200
الملكية الأجنبية	0.356	0.00	الملكية الأجنبية	0.103	0.077
ملكية أعضاء مجلس الإدارة	0.268	0.00	ملكية أعضاء مجلس الإدارة	0.059	0.200
حجم المصرف	0.059	0.200	لا يحتاج حجم المصرف للتحويل لأن توزيعه يقارب التوزيع الطبيعي		

يلاحظ من الجزء الأيسر للجدول (2) أن القيمة الاحتمالية لاختبارKolmogorov–Smirnov قبل إجراء التحويل أصغر من مستوى المعنوية 0.05 ماعدا حجم المصرف مما يشير إلى أن جميع المتغيرات المدروسة غير موزعة طبيعياً، لذلك تم اللجوء إلى تحويل البيانات إلى توزيع طبيعي باستخدام دالة التوزيع العكسي (Templeton,2011)، حيث أظهر الجزء الأيمن من الجدول ذاته أن القيمة الاحتمالية لاختبارKolmogorov–Smirnov لجميع المتغيرات أكبر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن توزيع المتغيرات أصبح طبيعياً.

2. **اختبار التعدد الخطي** Multicollinearity

يستخدم معامل تضخم التباين Variation inflationary coefficient (VIF) للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة من عدمه، حيث تشير مشكلة التعدد الخطي إلى الحالة التي يكون فيها متغيرين مستقلين أو أكثر بينهما علاقة خطية تامة (أو مرتفعة جداً) ويكون من الصعب عزل تأثيراتهما الفردية على المتغير التابع، يوضح الجدول (3) قيم معامل تضخم التباين للمتغيرات المستقلة المدروسة:

الجدول (3) معامل تضخم التباين لمتغيرات البحث

المتغير	VIF
تركز الملكية	1.284
الملكية المؤسسية	2.071
الملكية الأجنبية	1.269
ملكية أعضاء مجلس الإدارة	1.760

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة VIF لجميع المتغيرات المدروسة أقل من 5 ويشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة.

3. اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

تم استعراض نتائج اختبار فرضيات البحث التي تمت بالاعتماد على نتائج الانحدار المتعدد للنموذجين باستخدام برنامج **.SPSS.V.25**.

1. <u>اختبار وجود أثر لمكونات هيكل الملكية في تكاليف الوكالة مقاسةً بمعدل دوران الأصول قبل ضبط حجم المصرف.</u>

تم إجراء تحليل انحدار خطي متعدد لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة (تركز الملكية، الملكية المؤسسية، الملكية الأجنبية، ملكية أعضاء مجلس الإدارة) في المتغير التابع (تكاليف الوكالة مقاسةً بمعدل دوران الأصول)

الجدول (4) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر هيكل الملكية في معدل دوران الأصول

	Coefficients	**T**	**Sig**
β0	—	2.446	0.018
β1	-0.029	-0.202	0.841
β2	-0.105	-0.531	0.598
β3	0.065	0.432	0.668
β4	0.117	0.634	0.529
R Square	0.016		
Sig (F-statistic)	0.936	**معالم إحصائية خاصة بالنموذج**	
Durbin-Waston	1.58		

أظهر الجدول (4) أن جميع معاملات المتغيرات المستقلة غير معنوية، حيث بلغت قيمتها على الترتيب (0.029−، 0.105−، 0.065، 0.117)، وأن قيمة إحصائية Durbin–Waston كانت أقرب لـ2 مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج، في حين بلغت قيمة معامل التحديد R Square 0.016، ولكن القيمة الاحتمالية للنموذج بأكمله كانت غير معنوية عند أي مستوى من مستويات الدلالة مما يشير إلى أن النموذج غير صالح للتنبؤ ولا يمكن الاعتماد عليه في التقدير.

بناء على ما سبق يمكن الاستنتاج بعدم وجود أثر لمكونات هيكل الملكية في تكاليف الوكالة المعبر عنها بمعدل دوران الأصول.

2. <u>اختبار وجود أثر لمكونات هيكل الملكية في تكاليف الوكالة مقاسةً بمعدل دوران الأصول بعد ضبط حجم المصرف.</u>

تم إجراء تحليل انحدار خطي متعدد لمعرفة أثر مكونات هيكل الملكية (تركز الملكية، الملكية المؤسسية، الملكية الأجنبية، ملكية أعضاء مجلس الإدارة) في تكاليف الوكالة مقاسةً بمعدل دوران الأصول، وذلك بعد إدخال حجم المصرف كمتغير ضابط.

الجدول (5) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر هيكل الملكية في معدل دوران الأصول بعد ضبط حجم المصرف

	Coefficients	**T**	**Sig**
β0	—	-5.245	0.00
β1	**0.267**	2.155	**0.036**
β2	-0.229	-1.452	0.153
β3	-0.002	-0.019	0.985
β4	**0.252**	1.738	**0.089**

Size	0.708	5.702	0.00
R Square	**0.41**		
Adjusted R Square	**0.35**	**معالم إحصائية خاصة بالنموذج**	
Sig (F-statistic)	**0.00**		

يلاحظ من الجدول (5) أنه بعد ضبط حجم المصرف بلغ معامل الانحدار لتركز الملكية 0.267 وهو موجب ومعنوي عند مستوى معنوية 0.05، مما يشير إلى وجود أثر طردي بين تركز الملكية ومعدل دوران الأصول أيّ كلما ازداد تركز الملكية كلما زاد معدل دوران الأصول مما أدى إلى انخفاض تكاليف الوكالة، في حين بلغ معامل الانحدار لملكية أعضاء مجلس الإدارة 0.252 وهو موجب ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من 0.10 مما يشير إلى وجود أثر طردي ومعنوي لملكية أعضاء مجلس الإدارة في معدل دوران الأصول، أي كلما ازدادت ملكية أعضاء مجلس الإدارة للأسهم في الشركة كلما ساهم ذلك في توجيه الأصول نحو استثمارات أكثر نفعاً مما خفض من تكاليف الوكالة، في حين كانت معاملات الانحدار لكل من الملكية المؤسسية والملكية الأجنبية سالبة وغير معنوية عند أي مستوى من مستويات الدلالة مما يدلّ على عدم وجود أثر لأي منها في تكاليف الوكالة. كما أظهر الجدول السابق أن معامل التحديد R-Square قد بلغت قيمته 0.41 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 41% من التغير الحاصل في المتغير التابع تكاليف الوكالة، والقيمة الاحتمالية للنموذج بأكمله Sig(F) كانت معنوية عند جميع مستويات الدلالة، مما يشير إلى أن النموذج صالح للتنبؤ ويمكن الاعتماد عليه.

بناء على ما سبق يمكن رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر طردي ومعنوي لكل من تركز الملكية وملكية أعضاء مجلس الإدارة في تكاليف الوكالة المعبر عنها بمعدل دوران الأصول، وذلك بعد ضبط حجم المصرف، وعدم وجود أثر لبقية مكونات هيكل الملكية في تكاليف الوكالة.

3. اختبار وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات هيكل الملكية في تكاليف الوكالة مقاسةً بنسبة المصاريف التشغيلية إلى إيراد المبيعات

تم إجراء تحليل انحدار خطي متعدد لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة (تركز الملكية، الملكية المؤسسية، الملكية الأجنبية، ملكية أعضاء مجلس الإدارة) في المتغير التابع (تكاليف الوكالة مقاسةً بنسبة المصاريف التشغيلية إلى إيراد المبيعات).

الجدول (6) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر هيكل الملكية في نسبة المصاريف التشغيلية

	Coefficients	**T**	**Sig**
β0	—	2.472	0.580
β1	-0.110	-1.114	0.436
β2	0.054	0.386	0.784
β3	0.139	1.062	0.357
β4	0.103	-0.080	0.576
R Square	0.045		
Sig (F-statistic)	0.675	**معالم إحصائية خاصة بالنموذج**	
Durbin-Watson	1.59		

أظهر الجدول (6) أن جميع معاملات المتغيرات المستقلة غير معنوية، حيث بلغت قيمتها على الترتيب (0.110-، 0.054، 0.139، 0.103)، وأن قيمة إحصائية Durbin-Waston كانت أقرب لـ2 مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج، في حين بلغت قيمة معامل التحديد R Square 0.045، ولكن القيمة الاحتمالية

للنموذج بأكمله كانت غير معنوية عند أي مستوى من مستويات الدلالة مما يشير إلى أن النموذج غير صالح للتنبؤ ولا يمكن الاعتماد عليه في التقدير.

بناء على ما سبق يمكن الاستنتاج بعدم وجود أثر لمكونات هيكل الملكية في تكاليف الوكالة المعبر عنها بنسبة المصاريف التشغيلية.

4.اختبار وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات هيكل الملكية في تكاليف الوكالة مقاسةً بنسبة المصاريف التشغيلية إلى إيراد المبيعات بعد ضبط حجم المصرف

تم إجراء تحليل انحدار خطي متعدد لمعرفة أثر مكونات هيكل الملكية (تركز الملكية، الملكية المؤسسية، الملكية الأجنبية، ملكية أعضاء مجلس الإدارة) في تكاليف الوكالة مقاسةً بنسبة المصاريف التشغيلية إلى إيراد المبيعات بعد ضبط حجم المصرف.

الجدول (7) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر هيكل الملكية في نسبة المصاريف التشغيلية بعد ضبط حجم المصرف

	Coefficients	T	Sig
β0	—	-3.326	0.00
β1	**0.379**	2.735	**0.009**
β2	-0.260	-1.477	0.146
β3	0.031	0.223	0.824
β4	**0.230**	1.416	**0.163**
Size	0.507	3.657	0.001
R Square	**0.26**		
Adjusted R Square	**0.19**	**معالم إحصائية خاصة بالنموذج**	
Sig (F-statistic)	**0.008**		

يلاحظ من الجدول (7) أنه بعد ضبط حجم المصرف بلغ معامل الانحدار لتركز الملكية 0.379 وهو موجب ومعنوي عند مستوى معنوية 0.05، مما يشير إلى وجود أثر طردي بين تركز الملكية ونسبة المصاريف التشغيلية أيّ كلما ازداد تركز الملكية كلما زادت نسبة المصاريف التشغيلية وبالتالي زيادة في تكاليف الوكالة، في حين كانت معامل الانحدار لمتغير الملكية المؤسسية سالب وغير معنوي حيث بلغت قيمته 0.260−، أما معاملات الانحدار لكل من الملكية الأجنبية وملكية أعضاء مجلس الإدارة فقد بلغت 0.031، 0.230 وهي موجبة ولكن غير معنوية عند أي مستوى من مستويات الدلالة، كما أظهر الجدول السابق أن معامل التحديد R– Square قد بلغت قيمته 0.26 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 26% من التغير الحاصل في المتغير التابع تكاليف الوكالة، والقيمة الاحتمالية للنموذج بأكمله Sig(F) كانت معنوية عند جميع مستويات الدلالة، مما يشير إلى أن النموذج صالح للتنبؤ ويمكن الاعتماد عليه.

بناء على ما سبق يمكن رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر طردي ومعنوي لتركز الملكية في تكاليف الوكالة المعبر عنها بنسبة المصاريف التشغيلية، وعدم وجود أثر لباقي مكونات هيكل الملكية في تكاليف الوكالة.

4.اختبار جودة النماذج المقدرة

تم إجراء مجموعة من الاختبارات على بواقي النماذج المقدرة للتأكد من جودتها وصلاحيتها للتنبؤ، وتمثلت بكل من اختبار التوزيع الطبيعي وعدم وجود قيم متطرفة والارتباط الذاتي باستخدام الاختبارات الآتية على الترتيب: اختبار Mahalanobis Distance، Cook's Distance، Durbin-Watson وفيما يلي الجدول (8) نتائج اختبارات البواقي.

الجدول (8) اختبارات بواقي النماذج المقدرة

	Model1 معدل دوران الأصول	Model2 نسبة المصاريف التشغيلية/إيراد المبيعات	Chi-Square df=4 ،P= 0.05
Mahalanobis Distance Maximum	9.150	9.150	9.49
Cook's Distance	0.278	0.322	
Durbin-Watson	2.01	2.36	

تبين من الجدول (8) أن أعلى قيمة لإحصائية Mahalanobis في كلا النموذجين (معدل دوران الأصول، نسبة المصاريف التشغيلية) أقل من القيم الجدولية لإحصائية Chi-Square، وأن قيمة إحصائية Cook's Distance أقل من 1، مما يشير إلى عدم وجود قيم متطرفة للبواقي وأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كما أظهر الجدول السابق أن قيمة Durbin-Watson لكلا النموذجين قريبة من 2 هذا يدلّ على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين بواقي النماذج المقدرة.

الاستنتاجات و التوصيات:

بناء على نتائج اختبار الفرضيات تم التوصل إلى ما يلي:

- وفقاً لمؤشر دوران الأصول؛ فإن تكاليف الوكالة تنخفض بزيادة تركز الملكية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد وجود أثر طردي ومعنوي لتركز الملكية في معدل دوران الأصول، إذ كلما ازداد تركز الملكية في أيدي كبار المساهمين عزز ذلك من قدرتهم على مراقبة الإدارة وتوجيهها نحو اتخاذ قرارات استثمارية مثلى عن طريق الاستغلال الأمثل للأصول مما يساهم في تخفيض تكاليف الوكالة. جاءت هذه النتيجة متفقة من نتائج دراسة كل من شقور(2017)؛ Allam (2018)؛ سمور ودرغام (2020)؛ سليمان وآخرون (2021)، Dwaikat *et al.* (2023) ومتعارضة مع نتائج Chinelo &Iyiegbuniwe (2018).
- وفقاً لمؤشر دوران الأصول؛ فإن تكاليف الوكالة تنخفض بزيادة ملكية أعضاء مجلس الإدارة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد وجود أثر طردي ومعنوي لملكية أعضاء مجلس الإدارة في معدل دوران الأصول، إذ كلما ازدادت الملكية الإدارية كلما ساهم ذلك في تحقيق درجة أكبر من التوافق بين الإدارة والمساهمين، عن طريق قيام المديرين بتوظيف أصول الشركة بطريقة تحقق عوائد أكبر وبالتالي ارتفاع في معدل دوران الأصول مما يخفض من تكاليف الوكالة، وقد جاءت هذه النتيجة متفقة مع نتائج كل من Allam (2018)؛ ومتعارضة من نتائج دراسة Aditya (2020)؛ Ulfah (2020).
- وفقاً لمؤشر دوران الأصول؛ لا يوجد أثر لكل من الملكية المؤسسية والملكية الأجنبية في تكاليف الوكالة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وجاءت هذه النتيجة متفقة مع نتيجة دراسة Al Karasneh & Bataineh (2018)، ومتعارضة مع دراسة Owusu & Weir (2018).
- وفقاً لنسبة المصاريف التشغيلية؛ فإن تكاليف الوكالة تزداد مع زيادة تركز الملكية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث أظهرت نتائج الانحدار المتعدد وجود أثر طردي ومعنوي لتركز الملكية في نسبة المصاريف التشغيلية، إذ كلما ازداد تركز الملكية كلما أدى ذلك إلى ارتفاع المصاريف التشغيلية وبالتالي ارتفاع في تكاليف الوكالة، وذلك لأن ازدياد تركز الملكية في أيدي كبار المساهمين يزيد من تعارض المصالح بين كبار وصغار المساهمين، بسبب استخدام كبار المساهمين لحقوقهم في الرقابة عن طريق ممارسة ضغوط على مديري الشركات

المستثمر فيها للتقرير عن أداء مالي جيد للشركة والذي يحقق لهم عائداً مرتفعاً على استثماراتهم، وأحياناً للاستحواذ على حقوق صغار المساهمين من خلال تدخلهم في إدارة الشركة، وقد جاءت هذه النتيجة متفقة من دراسة شقور (2017)، ومتعارضة مع دراسة Owusu & Weir (2018)؛ Chinelo &Iyiegbuniwe (2018)؛ Dwaikat *et al.* (2023)

– وفقاً لمؤشر المصاريف التشغيلية؛ فإن تكاليف الوكالة لا تتأثر بكل من الملكية المؤسسية والملكية الأجنبية وملكية أعضاء مجلس الإدارة وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة Al – Karasneh & Bataineh (2018)؛ Patricia& Imelda (2019)، ومتعارضة مع دراسة Chinelo &Iyiegbuniwe (2018).

التوصيات:

بناء على استنتاجات البحث، تم التوصية بما يلي:

– ضرورة التوسع في الإفصاح عن هيكل الملكية، الأمر الذي قد يساعد في تحليل هذا الهيكل ومعرفة شخصية المساهمين المالكين لأكبر نسبة من الأسهم لمعرفة الأساليب التي يمارسونها لمواجهة مشكلة الوكالة، وبالتالي تخفيض تكاليف الوكالة.

– زيادة توعية الأطراف المختلفة بمخاطر ارتفاع تكاليف الوكالة داخل الشركة، والسعي لتوضيح هذه المخاطر وسبل تخفيفها من خلال تفعيل آليات الحوكمة المناسبة.

– ضرورة اهتمام الهيئات التنظيمية للقطاع المصرفي بحقوق صغار المساهمين، وذلك للحد من الدور الذي قد يمارسه كبار المساهمين في اختيار السياسات المحاسبية التي تحقق مصالحهم الخاصة.

– ضرورة تحديد السلطات التشريعية في القطاع المصرفي لنسبة ملكية معينة لأعضاء مجلس الإدارة، بما يحقق تقارب المصالح بينهم وبين المساهمين، ويسهم في تخفيض مشاكل الوكالة.

– إجراء أبحاث مستقبلية تتناول آليات أخرى لحوكمة الشركات تساهم في تخفيض تكاليف الوكالة وذلك بالتطبيق على قطاعات بخلاف القطاع المصرفي، وباستخدام متغيرات قياس جديدة.

References:

-Aditya, F. D., & Achmad, T. *The influence of internal and external corporate governance mechanisms towards agency cost in Indonesia*. PhD Thesis, UNDIP: Fakultas Ekonomika dan Bisnis, 2020

- Ammar, K& Wakkaf,Y. Corporate Governance On Agency Costs: A Field Study On The Syrian Joint Stock Companies. *Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series,* 2023,45(3), 47-66

-Allam, B. S. The impact of board characteristics and ownership identity on agency costs and firm performance: UK evidence. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*,2018,18(6),1147-1176

- Benaziza,S.,& Zaibet,N. The impact of debt structure on the agency costs: The case of Algerian listed companies for the period 2010-2017. *Economic Researcher Review,*2019,7(11),231-259

−Chinelo, E. O., & Iyiegbuniwe, W. Ownership structure, corporate governance and agency cost of manufacturing companies in Nigeria. *Research Journal of Finance and Accounting*, 2018, *9*(16), 16-26.

- Dukhan, Muhammad. The impact of ownership structure determinants on the performance of Syrian joint stock companies. *Tishreen University Journal for Scientific Research and Studies - Economic and Legal Sciences Series*, 2018, (40)5, 27-40
-Elhennawy, E. M. *The Impact of Ownership Structure on the Quality of Financial Reporting: an Empirical Study on Firms Listed on the Egyptian Stock of Exchange*, 2021, (No. 5299)
-Hamdan, Allam Muhammad Musa; Al-Suraie, Adel Mohamed; Anasouh, Mohamed Salama. The ownership structure of companies listed on the Bahrain Stock Exchange and its role in reducing agency costs. *Journal of the Islamic University for Economic and Administrative Studies*, 2016, 24 (4), 82-98
Al-Hushi, Muhammad Mahmoud. The effect of the relationship between ownership structure and accounting conservatism on the cost of equity financing. *Journal of the College of Commerce for Scientific Research*,2015, 52(2), 1-43
-Imelda, E., & Dewi, A. P. Capital structure, corporate governance and agency costs. In *Proceedings of the 7th International Conference on Entrepreneurship and Business Management*,2019, (pp. 203-207).
AL-Karasneh, H. U. T. H. A. I. F. A., & Bataineh, A. Does corporate governance reduce agency costs in the Jordanian Industrial Companies. *International Review of Management and Business Research*,2018,(7) 2, 615-625.
-Owusu, A., & Weir, C. Agency costs, ownership structure and corporate governance mechanisms in Ghana. *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, 2018, *14*(1), 63-84.
-Sammour, Muhammad Alaa; Dergham, Maher Musa. The impact of ownership structure components on agency costs for banks listed on the Palestine Exchange (an applied study) *Journal of the Islamic University for Economic and Administrative Studies*, 2020, 28(3), 1-20
-Siriti, Hussein Ramadan. Factors affecting agency cost in Jordanian companies listed on the Amman Stock Exchange. *Journal of Economic Studies*, 2022, 5(4), 143-172
-Shaqur, Omar Farid. Factors Affecting Agency Costs: An Empirical Study on Commercial Banks Listed on the Amman Stock Exchange. *Arab Journal of Science and Research Publishing*, 2017, 2(2), 28-42
-Suleiman, Ben Sawaria; bohali, suborder; Qudam, Jamal. (2021). The impact of internal mechanisms of corporate governance on agency costs: an benchmark study of CAC40 companies. *Les Cahiers du Cread*,2021, 37(3), 188-215
-Templeton, G. F. A two-step approach for transforming continuous variables to normal: implications and recommendations for IS research. *Communications of the association for information systems*, 2011,*28*(1), 41-58
-Ulfah, T. A. Ownership Structure and Agency Cost Case Study on Manufacturing Company in Indonesia Stock Exchange. *Asian Journal of Empirical Research*, 2020, *10*(12), 239-244.
-Wang, D. Founding Family Ownership and Earning Quality. *Journal of Accounting Research,2006,* 44(3), 619-656.
-Zorob,H.S and Meshem,B.A. The impact of ownership structure on the performance of companies listed on the Palestine Exchange (an applied study). *Journal of the Islamic University for Economic and Administrative Studies*,2020, 28(4), 1-19